

تأثير مذكرة التفاهم الليبية التركية على العلاقات الليبية المصرية ٢٠١٩ - ٢٠٢٢

ميرفت إسماعيل المبروك السويحلي

(ماجستير في العلوم السياسية - مصراتة ليبيا)

تاريخ النشر: نُشر إلكترونياً بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠٢٦ م

الملخص :

تقدم الدراسة تحليلاً شاملاً لتداعيات مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومة الوفاق الوطني الليبية وتركيا في نوفمبر ٢٠١٩ بشأن ترسيم الحدود البحرية والتعاون الأمني، مسلطة الضوء على انعكاساتها المباشرة على العلاقات الليبية المصرية وموازن القوى في حوض البحر الأبيض المتوسط.

تستهل الدراسة باستعراض الإطار العام والخلفية التاريخية، مبينة أن الجذور التاريخية للعلاقات الليبية التركية تعود إلى العهد العثماني، في حين شهدت العلاقات الليبية المصرية مراحل متذبذبة من التقارب والتوتر عبر مختلف الفترات السياسية وصولاً إلى أحداث عام ٢٠١١ وانقسامات السلطة في ليبيا. وتوضح الدراسة الدوافع الليبية لتوقيع المذكرة والمتمثلة في سعي حكومة الوفاق للحصول على دعم عسكري وأمني لرد الهجوم على طرابلس، وحماية الحقوق البحرية، وتعزيز مكانتها السياسية في مواجهة الأطراف المنافسة. وفي المقابل، تمثلت الدوافع التركية في حماية المصالح الاستراتيجية لأنقرة في شرق المتوسط، وتوسيع جرفها القاري، والخروج من حالة العزل المفروضة عليها في منتدى غاز شرق المتوسط، وإيجاد غطاء قانوني وسياسي لتواجدها الإقليمي.

تنتقل الدراسة بعد ذلك لبيان الموقف المصري، حيث نظرت القاهرة إلى الاتفاقية بريبة بالغة واعتبرتها تهديداً لأمنها القومي نظراً لمنحها تركيا موطناً قدم استراتيجي ونفوذاً متزايداً على حدودها الغربية، فضلاً عن تقاطعها مع التحالفات المصرية القائمة مع اليونان وقبرص في شرق المتوسط، وتخوفها من تصاعد التهديدات الأمنية المرتبطة بالجريمة المنظمة والهجرة وتأثير ذلك على الدور الإقليمي لمصر.

وفي الخاتمة، تناقش الدراسة الآثار القانونية والتداعيات الإستراتيجية، مشيرة إلى أن الاتفاقية استندت من حيث المبدأ إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، إلا أنها أثارت إشكاليات قانونية وسياسية حادة مع دول الجوار الإقليمي بسبب تجاهل تأثير بعض الجزر المتداخلة. وقد أدى ذلك إلى إشعال تنافس حاد في شرق المتوسط، وتعديل خطوط النفوذ البحري، وتأكيد الحضور التركي كلاعب رئيسي في معادلات الطاقة والأمن الإقليمي.

الكلمات المفتاحية:

مذكرة التفاهم الليبية التركية، العلاقات الليبية المصرية، شرق المتوسط، الأمن الإقليمي، الحدود البحرية.

Abstract

This study provides a comprehensive analysis of the implications of the Memorandum of Understanding signed between the Libyan Government of National Accord and Turkey in November 2019 concerning maritime boundary delimitation and security cooperation, highlighting its direct repercussions on Libyan-Egyptian relations and the balance of power in the Mediterranean basin.

The study begins by reviewing the general framework and historical background, noting that the historical roots of Libyan-Turkish relations date back to the Ottoman era, while Libyan-Egyptian relations have experienced varying stages of rapprochement and tension across different political periods, particularly following the events of 2011 and the subsequent divisions of power in Libya. The study identifies the Libyan motivations behind signing the memorandum, including the Government of National Accord's pursuit of military and security support to counter the attack on Tripoli, protect its maritime rights, and strengthen its political position against competing parties. On the other hand, Turkey's motivations included protecting its strategic interests in the Eastern Mediterranean, expanding its continental shelf, overcoming its isolation from the Eastern Mediterranean Gas Forum, and establishing a legal and political framework for its regional presence.

The study then examines the Egyptian position, noting that Cairo viewed the agreement with considerable concern and regarded it as a threat to its national security, given its potential to provide Turkey with a strategic foothold and increasing influence along Egypt's western border. The agreement also intersected with Egypt's existing alliances with Greece and Cyprus in the Eastern Mediterranean, while raising concerns over escalating security threats related to organized crime and migration and their implications for Egypt's regional role.

Finally, the study discusses the legal implications and broader repercussions of the agreement. It notes that, in principle, the agreement was based on the United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS) of 1982, yet it generated significant legal and political disputes with neighboring regional states due to its treatment of the effects of certain overlapping islands. Consequently, it contributed to heightened competition in the Eastern Mediterranean, altered maritime spheres of influence, and reinforced Turkey's presence as a major actor in regional energy and security dynamics.

Keywords:

Libyan-Turkish Memorandum of Understanding, Libyan-Egyptian Relations, Eastern Mediterranean, Regional Security, Maritime Borders.

المقدمة

بدأت الأزمة الليبية في ليبيا منذ بداية أحداث الربيع العربي والتي نزامنت مع حرب الثورة في ٢٠١١ ثم التدخل العسكري الدولي وصولاً الى مقتل القذافي . تسببت الحرب الأهلية في انتشار الجماعات المسلحة التي ساهمت بدورها في زيادة العنف وعدم الاستقرار في البلاد ثم اندلعت حرب أهلية ثانية عام ٢٠١٤ أدت الى انقسام السلطات في ليبيا الى سلطة في الغرب وسلطة البرلمان في الشرق حتى جاء اتفاق الصخيرات لتوحيد السلطة التنفيذية ، لكن استمر الانقسام بين حكومة السراج في الغرب وحكومة الثني في الشرق ورغم محاولات السراج لضم سلطة الشرق الى حكومته الا ان محاولاته باتت بالفشل حتى وصلت البلاد الى حرب طرابلس ٢٠١٩ من قبل حفتر للاستيلاء على الحكم في طرابلس والتي تمت مواجهته وكان للتدخل التركي نصيب في رد العدوان على طرابلس .

التدخل المصري جاء لمساندة حفتر في الشرق وفي عدوانه على العاصمة وتروى القاهرة نفسها الطرف الأكثر قدرة على وضع حلول للاستقرار في ليبيا فأمنها من أمن ليبيا فكان التدخل المصري كبير منذ اصدار تنظيم الدولة (داعش) في سرت مقطع فيديو لقطع رؤوس ٢١ مصرياً في ١٢ فبراير ٢٠١٤ عقب ذلك شنت مصر غارات جوية في درنة . وتوالى التدخل المصري الى أن اندلعت حرب طرابلس ومساعدة حفتر وصولاً الى التدخل التركي والذي رفضته مصر ان ذلك.

فكان من أسباب توقيع مذكرة التفاهم الليبية التركية هو التدخل الروسي في حرب طرابلس فقد استنجدت حكومة السراج بكثير من الدول لمساعدتها لرد العدوان على العاصمة ولم يستجيب لذلك الا تركيا حيث عرضت مقابل الدعم التركي لطرابلس توقيع مذكرة التفاهم لترسيم الحدود البحرية الليبية التركية مقابل المساعدات العسكرية والأمنية التركية لطرابلس لرد العدوان .

وقعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩ مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط ، وأيضاً مذكرة تفاهم أخرى في التعاون العسكري الأمني ، وقد توالى التصريحات الراضية لها من الدول الإقليمية المطلة على البحر المتوسط وعلى رأسها مصر وقبرص واليونان وإسرائيل ، ورغم تأكيدات الطرفين الليبي والتركي أن توقيع المذكرة لا تلحق الضرر بالمصالح الاقتصادية والأمنية لدول الجوار الإقليمية فإن ارتداداتها مازال مستمرة حتى اليوم .

الكلمات المفتاحية

١- أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة كونها أحد القضايا التي تهدد الأمن القومي الليبي بأضافة الى التداخل بين الدول الإقليمية وتنامي الدور التركي في حوض البحر الأبيض المتوسط بتوقيعها لمذكرة تفاهم بحرية ترسم الحدود البحرية لها في حوض البحر المتوسط .

٢- إشكالية الدراسة

تطرح الدراسة عدة تساؤلات حول تأثير مذكرة التفاهم الليبية التركية على العلاقات الليبية المصرية أهمها :-

- ١- ماذا تحقق مذكرة التفاهم لكل من ليبيا وتركيا ؟
- ٢- ما دواعي قيام كلا من البلدين لعقد هذه المذكرة ؟
- ٣- ما تأثير مذكرة التفاهم على العلاقات الليبية المصرية ؟
- ٤- لماذا تنظر مصر بعين الريبة لهذه المذكرة ؟

٣- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتوضيح تأثير مذكرة التفاهم الموقعة بين ليبيا وتركيا في محيطها الأفريقي وبالأخص تأثيرها على العلاقات الليبية المصرية .

المبحث الأول / العلاقات الليبية التركية - المصرية التاريخية وتأثيرها في ثورة فبراير

بدأت العلاقة بين الدولة العثمانية وليبيا في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي واستمرت عبر مراحل مختلفة حتى اليوم ، جذب ظهور الجيوش العثمانية بوصفها قوة صاعدة انتباه الليبيين المسلمين الذين كانوا بحاجة الى الحماية ضد الغرب ، وطلب الليبيون الحماية من الدولة العثمانية ، ولا يزال المسجد الذي بناه القائد العثماني مراد آغا موجوداً في منطقة تاجورا في طرابلس حتى يومنا هذا دليل على عمق العلاقات التاريخية بين البلدين .

المطلب الأول / العلاقات الليبية التركية - المصرية التاريخية

أولاً : العلاقات الليبية التركية التاريخية

دخلت البلاد الليبية بعد مرحلة الفتح الإسلامي في عام ٦٤٣م في حكم دولة الخلافة الراشدة ثم تبعت للدولة الأموية ثم التحقت بالدولة العباسية وبشكل عام ، فقد تعاقبت على حكم ليبيا عدة دول إسلامية بعضها تأسس في شمال إفريقيا واستقل عن حكم المشرق ومركز الخلافة ، فأصبح المجال الليبي ميداناً للصراع بين الأسر المحلية ومختلف العناصر القبلية التي تسعى للنفوذ على الأرض، وتبعت في غربها للفاطميين ثم لدولة صنهاجة ثم لدولة الموحيدين ثم الحفصيين ، بينما بقيت برقة تحت سيادة الدول التي حكمت مصر حتى مجيء العثمانيين .

وفي عام ١٥١٠ م ، هاجم الأسطول الإسباني مدينة طرابلس واحتلتها على الرغم من المقاومة الشديدة التي أبدتها الأهالي ، وبالرغم من سقوطها إلا أن حركة المقاومة الشعبية استمرت ، وقد ضرب المقاومون حصاراً حول طرابلس ، مما اضطر الإسبان فيما بعد لتسليمها الى فرسان القديس يوحنا الصليبيين (فرسان مالطا) عام ١٥٣٠ م . وقد استنجد الأهالي المقاومون بالسلطنة العثمانية لإنقاذ بلادهم وتحريرها ، ومن تلك اللحظة دخلت ليبيا طوراً جديداً في تاريخها ، حين بدأت العلاقة المباشرة بين الأتراك والليبيين .

يعزو ساسة أترك سبب وجود بلادهم في ليبيا الى أن لديهم تاريخ قديم مع ليبيا وأنهم ليسوا دولة جديدة أو أجنبية فقد دخلت ليبيا طوراً جديداً في العلاقة المباشرة مع العثمانيين الأتراك الذين كان لهم دور مهم في الدفاع عن ليبيا ، ومعها بلدان المغرب العربي الأخرى ، وتحت راية السيادة الإسلامية فيها ، حيث شكلت ليبيا في ذلك الوقت كياناً سياسياً مستقلاً ، وخصوصاً في العهد القرمانلي ، ثم قام العثمانيون بتحديث أسس الدولة في ليبيا خلال مرحلة التنظيمات العثمانية ، وعندما تعرضت ليبيا للاحتلال الإيطالي أرسل العثمانيون قواتهم من أجل الدفاع عن ليبيا عام ٢٠١١ وكان على رأس القوات التركية أنور باشا ومصطفى كمال ، ويحتفي الأدب التركي بالإسمين كما يحتفي بأحمد السنوسي الذي جاء من ليبيا آنذاك للمشاركة في حرب الاستقلال التركية ، ويروي الأتراك قصصاً عن الأمير عثمان فؤادي الذي كان يقود جبهة القتال في ليبيا عند انهيار الدولة العثمانية ، وبعد أن احتل الطليان ليبيا تشكلت حكومة ليبية في المنطقة الشرقية معظم شخصيتها كانت يقيم في تركيا ، وبعد أن تشكلت المملكة السنوسية بعد جلاء الإيطاليين ، فإن أول زيارة خارجية للملك السنوسي كانت الى تركيا وطلب أن يكون التركي سعد الله كول أغلو أول رئيس وزراء في حكومة المملكة الليبية بين ١٩٤٩ و ١٩٥٢ .^١

عرفت العلاقة بين تركيا وليبيا فتوراً بعد انقلاب ١٩٦٩ على الملك السنوسي ، والقضاء على المملكة الليبية ، خصوصاً أن السنوسي أنتقل آنذاك الى تركيا قادماً من اليونان ، وشكل ذلك حرجاً للسياسة الأتراك وانعكس في تعاطيهم مع تحول ليبيا جمهورية ، ثم شهدت علاقات البلدان فترات من التواصل والصداقة وأخرى من التراجع والقطيعة ، لكنها لم تصل

^١ د. علي الصلابي / العلاقات التركية الليبية منذ ١٥١٠م وحتى الوقت الحاضر / مركز أدراك للدراسات والاستشارات ص ٣ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٦ ساعة الدخول

١١ ص <https://idraksy.net/turkey-libya-relationship-history>

الى حد التوتر والعداء ، على الرغم من أن معمر القذافي اعتبر المرحلة العثمانية مرحلة احتلال أجنبي ووصفه بالاستعمار البغيض ، مثل الاحتلال الإيطالي والغزو الأسباني^٢ وهنا نتناول محطات وتطورات العلاقة بين الشعبين التركي والليبي ، واستقراء الأحداث والمواقف التي شكلت روابط جامعة في العلاقة بينهما :-

- ١- التدخل التركي العثماني في ليبيا في منتصف القرن السادس عشر ، كان تدخلاً بهدف الإنقاذ والتحرير وجهاد الغزاة الصليبيين ، وليس بهدف الاستعمار أو طمع بضم ليبيا فهو جاء تلبية لمطالب أهالي وسكان ليبيا والذين مثلهم وفد تاجوراء .
- ٢- التدخل التركي العثماني جاء في لحظة حرجية وخطيرة ، تمثلت بالخطر الصليبي المحقق بالسواحل الإفريقية والليبية مع انعدام للاستقرار الداخلي في البلاد ، وعدم وجود كيان سياسي موحد ومركزي يواجه الغزاة الصليبيين .
- ٣- لعبت الأتراك العثمانيين دوراً مهماً في الدفاع عن بلاد المغرب العربي ومنها ليبيا ، وحافظوا على السيادة فيها ، وقاموا بتأخير احتلال القوى الأوروبية لليبيا أكثر من ثلاثة قرون .
- ٤- ساهم الأتراك العثمانيون وخصوصاً في العهد العثماني الثاني ، بوضع الأسس للدولة الحديثة في ليبيا ، من خلال إدخالهم لمجموعة من القوانين العثمانية الحديثة والمعروفة بالتنظيمات ، الى النظم الإدارية والقانونية في ولاية طرابلس ، كما لعبوا دوراً هاماً في بناء قطاع تعليمي على الطراز الحديث ، كما شهد عصورهم نهضة في مجالات العمران والتجارة وغيرها .
- ٥- شهدت العلاقة بين ليبيا وتركيا فتوراً بعد انهيار الدولة العثمانية الا أنه سرعان ما عادت الى مجراها الطبيعي بل استمرت في تطور ايجابي متصاعد بعد مرحلة الاستقلال الوطني في النصف الثاني من القرن العشرين^٣ .
- ٦- مع بداية ثورة فبراير في ليبيا اتخذت تركيا موقفاً إيجابياً لكنها وبعد تمرد قوات الكرامة بقيادة خليفة حفتر ومحاولته السيطرة على طرابلس اتخذت موقفاً سياسياً واضحاً بتأييد ودعم حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من الأمم المتحدة وأنها لا تعترف إلا بالمجلس الرئاسي في طرابلس وذلك انسجاماً مع القرارات الأممية الخاصة بليبيا لتوفير الأمن والاستقرار والسلام والمصالحة بين الليبيين^٤ .

ثانياً : العلاقات الليبية المصرية التاريخية

مرت العلاقات الليبية المصرية بمراحل تاريخية مختلفة منذ استقلال ليبيا بداية بالفترة الملكية التي كانت تنظر الى التغيير في مصر على أنه عنصر عدم استقرار إقليمي والخوف من أن تنتقل تدربة الانقلاب العسكري المصرية اليها ، وفي المقابل كانت القيادة العسكرية الجديدة في مصر ، تنظر الى الملكيات العربية عموماً على أنها قوى محافظة ورجعية صنيعة الدول الاستعمارية ، لذلك كانت تعمل على تشجيع تغيير في الدول العربية عموماً وليبيا خاصة بواسطة القوى التقدمية في وسط الجيش ، وهو الموقف الذي حدث في الأول من سبتمبر ١٩٦٩ بليبيا ، حيث حدث التغيير بواسطة الضباط العسكريين وثاروا على الملك وإعلان النظام الجمهوري واستلهم النظام الجديد في ليبيا في تلك الفترة النهج القومي بنفس الوتيرة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر ، لكن سرعان ما عادت العلاقة للتوتر من جديد بعد وفاته ، وتولي أنور السادات الحكم في مصر ، حيث تبنت مصر مسار جديد في سياستها الخارجية بعد حرب ١٩٧٣ / وهي سياسة السلام واتباع مبدأ التفاوض مع إسرائيل وما ترتب عليها من زيارة السادات الى إسرائيل في سنة ١٩٧٨ حيث أدت هذه الزيارة الى توتر في العلاقات الليبية المصرية ، وكانت ليبيا احدى الدول العربية التي دفعت نحو قرار عزلت مصر واخراجها من جامعة الدول العربية نتيجة لتوقيعها معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨ م .

^٢ عمر كوش /العلاقات التركية الليبية بين الماضي والحاضر .. المصالح والاستراتيجيات / مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ص٧ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٥ ساعة الدخول ١٠ ص <https://www.alaraby.co.uk/opinion>

^٣ العلاقات التركية الليبية منذ ١٥١٠م وحتى الوقت الحاضر / مرجع سابق

^٤ العلاقات التركية الليبية منذ ١٥١٠م وحتى الوقت الحاضر / مرجع سابق

وفي تسعينيات القرن العشرين ومع عودة مصر الى الجامعة العربية ، ونقل مقرها من تونس الى القاهرة في ١٩٩٠ ، رجعت العلاقات المصرية الليبية لمسارها الطبيعي وتوطدت في تلك المرحلة ، حيث كانت الحدود البرية الشرقية الليبية مع مصر بوابة رئيسة لدخول البضائع وحركة التجارة والافراد مع العالم الخارجي مع احتدام الصراع الليبي مع الدول الغربية حول القضية المسماة بقضية طائفة لوكربي حيث خلق هذا الوضع مناصب شغل للمصريين ، ووقفت ليبيا بقوة الى جانب مصر في كثير من الازمات كان اخرها الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها مصر والتي تطالب بسقوط حكومة مبارك .^٥

وبعد نشوب الاحتجاجات في ليبيا في الجزء الشرقي من ليبيا وسقوط النظام تغير الموقف المصري الى جانب عاصفة التغيير ، واستمر الموقف الودي بين الحكومتين الليبية المصرية ، على خلفية أن كلتا الحكومتين تنظر بشكل متبادل الى انهما وليدتان شرعيتان لثورات الربيع العربي .

بعدها انهارت العلاقات الليبية المصرية في يونيو ٢٠١٣ وهو اسقاط حكومة مرسي بإنقلاب عسكري قامت به القوى العسكرية عن طريق وزير الدفاع ، واستشعرت مصر بالخطر وجود امتداد للتيارات السياسية المصرية السابقة بليبيا ، وهنا برز التدخل المصري مباشراً في الأزمة السياسية الليبية الداخلية من خلال الدعم المباشر لعملية الكرامة في بنغازي في ٢٠١٤ م كذلك لم يقتصر دعم مصر على المساعدات اللوجستية وعسكرية لعملية الكرامة فقط ، انما اعلن دعمه السياسي لاجتماعات مجلس النواب الليبي والذي كان بديل للمؤتمر الوطني متعدد الأقطاب السياسية والتيارات الدينية في مدينة طبرق التي انبثقت منها حكومة عبدالله الثني ، والتي أصبحت تدير المناطق التابعة لها من مدينة طبرق واستقبالها للنواب الجدد الداعمين لعملية الكرامة في القاهرة .^٦ استمر الموقف المصري المؤيد للحل العسكري تحت شعار عملية الكرامة على المستوي الإقليمي لمكافحة الإرهاب والتطرف لكن بسبب مقاربة الحوار السياسي والمصالحة بين الفرقاء الليبيين المتبناة من قبل بقية دول الجوار ، حدث تعديل في الموقف المصري بدعم مقاربة الحوار السياسي بين القوى الليبية السياسية والمجتمعية ، والدولية الداعمة لفكرة الوفاق لا يأتي الا بالحوار والنقاش وتبادل الأفكار والآراء .^٧

المطلب الثاني / العلاقات الليبية التركية – المصرية بعد ثورة فبراير واهمية مذكرة التفاهم اولاً : العلاقة الليبية التركية – المصرية بعد الثورة

حرصت تركيا في بداية الثورة الليبية على عدم اصدار أي موقف رسمي تجاه أي من طرفي الصراع ، وانتهجت أسلوب الانتظار وعدم اعلان رد فعل رسمي حتى تنتضج الأمور ، كما ان تركيا مدينة لنظام القذافي بوقوفه الى جانبها أثناء التدخل العسكري التركي في قبرص عام ١٩٧٤ ، وانطلاقاً من هذه الخلفية السياسية والتاريخية رأت تركيا عدم المسارعة والانجرار وراء اصدار قرار دولي يتدخل عسكري أممي في ليبيا وخاصة من فرنسا التي تسعى لاستعادة نفوذها في جنوب ليبيا الذي كانت تحتله بعد الحرب العالمية الثانية وأخرجت منه العهد الملكي وتعتبره منطقة نفوذ تاريخي لها .

وعلى الرغم من واقعية الموقف التركي القائم على الموازنة بين حسابات الربح والخسارة ، فإن موقف انقرة من الثورة الليبية ألحق ضرراً بالصورة الإيجابية المتوقعة من الحكومة التركية التي أيدت الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١ .

^٥ السنوسي بيسكري / الأزمة الليبية ودول الجوار ، مواقف وحسابات / مركز الجزيرة للدراسات ص ٤٣ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٣ ساعة الدخول ١٠ ص <https://studies.aljazeera.net/ar/reports>

^٦ محمد الويات / شرعية اللجوء الى استخدام القوة لتغيير أنظمة الحكم ، قراءة قانونية في التدخل الدولي في ليبيا ٢٠٢٦ / ص ١٣ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٣ ساعة الدخول ١١ ص <https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/>

^٧ د. عبد القادر ابوستة – د. الفينوري صالح السطي / العلاقات الليبية المصرية وتطورها : (٢٠١١-٢٠٢٥) / المجلة الليبية للدراسات الاكاديمية المعاصرة ص ٣ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٤ ساعة الدخول ١٢ . <https://ljcas.ly/index.php/ljcas/article/view/34>

مع توسع الأزمة الليبية والتدخل الدولي بالإضافة الى محاولات الثوار الليبيّن التواصل مع انقرة لمحاولة اقناعها بعدالة الثورة وضمن المصالح التركية في مرحلة ما بعد القذافي ، أعلنت تركيا دعمها لثورة فبراير وانضمت لركب الداعمين للثورة التي اسقطت نظام القذافي في ٢٠١١ .^٨

وبالرغم من معارضة رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان في البداية التدخل الدولي في ليبيا عام ٢٠١١ م ، ودعا أردوغان المجتمع الدولي الي عدم مقاربة الوضع في ليبيا على أساس النفط ، بل على أساس الضمير والقيم الإنسانية . ولكن عندما أصبح التدخل الغربي في ليبيا واقعاً لا محالة ، اضطرت تركيا الى تغيير موقفها كلياً ، واعترفت بالمجلس الوطني الإنتقالي الليبي متأخراً . فتركيا كانت جاهزة للمقايضة واقتناص الفرص التي توفرها تناقضات أطراف الصراع ، لقطف الصفقات دون اعتبارات لمصالح الآخرين مقابل تحقيق مكاسب تكتيكية وتحويلها عند الضرورة الى أدوات ضغط . فاقترابها من الساحة الليبية لم يكن سوى أوراق تهدف من ورائها تحقيق مكاسب ذات بعد جيوسياسي وتحديداً في مجالها الحيوي . شاركت تركيا لاحقاً في الحصار البحري على ليبيا دون العمليات الجوية ، وقدمت المساعدة الإنسانية للشعب الليبي .

كانت تركيا تدعم عملية فجر ليبيا وهي عملية عسكرية بقيادة مجموعة من الثوار تنتمي الى مدينة مصراتة تم تشكيلها للسيطرة على العاصمة بعد أن عاثوا قوات تتبع لخليفة حفتر فساداً بها وتم طردهم منها . كما دعمت تركيا الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات برعاية بعثة الأمم المتحدة ، والذي جاءت بحومة الوحدة الوطنية والتي تم ابرامها بين الأطراف المتصارعة في ليبيا عام ٢٠١٥ بهدف إنهاء الحرب الداخلية الثانية عام ٢٠١٤ ولكن الدول الحليفة لقوات حفتر كثفت دعمها له ضد حكومة الوفاق الوطني ، وفي المقابل تنامي الدعم العسكري لحكومة الوفاق الوطني خصوصاً بعد الهجوم الذي شنه حفتر على العاصمة طرابلس في ٤ ابريل ٢٠١٩ ومن بعد طلبت حكومة الوفاق الوطني من تركيا الدعم العسكري . كما أعلن الرئيس رجب الطيب أردوغان أن بلاده تقدم الدعم العسكري من أسلحة وذخيرة وعربات عسكرية بموجب اتفاق تعاون عسكري دون تحديد طبيعة هذا الاتفاق .^٩

ثانياً : أهمية الاتفاقيات ومذكرة التفاهم

مع اشتداد التدخل الدولي والإقليمي في ليبيا وشن خليفة حفتر في ابريل ٢٠١٩ حملة عسكرية على العاصمة طرابلس ، وازدياد التوترات والتنافس على الطاقة الهامة في مناطق شرقي المتوسط عقدت كل من إسرائيل وقبرص واليونان تفاهمات تخصصهما . مذكرتا التفاهم الأمنية والبحرية مع حكومة الوفاق توسعان الجرف القاري لتركيا ، وتوفران لها الغطاء السياسي والقانوني لنفوذها في شرقي المتوسط بالمنطقة عبر إنشاء منتدى غاز شرقي المتوسط استبعدت منه تركيا ، الأمر الذي دفع الساسة الأتراك الى توقيع مذكرتي التفاهم الأمنية والبحرية مع حكومة الوفاق الوطني ، وحظيت الاتفاقيتان بأهمية كبيرة بالنسبة الى تركيا ، لأنهما توسعان جرفها القاري ، وتوفران لها الغطاء السياسي والقانوني لنفوذها في شرقي المتوسط ، خصوصاً أن الاتفاقية الأمنية تتيح لتركيا استخدام الأجواء الليبية وإقامة قواعد عسكرية والدخول الى مياه ليبيا الإقليمية ، الأمر الذي مكن تركيا من إعادة التوازن لصالح قوات حكومة الوفاق الوطني التي يرتبط وجودها ببقاء وصون مصالح تركيا وعلاقتها مع ليبيا .

وعلى الرغم من العلاقات الثنائية وحسابات المصالح والاستراتيجيات حاولت تركيا في البداية تجنب أن تكون طرفاً في الصراع الدولي والإقليمي على ليبيا ، وكانت تنادي بضرورة الحل السياسي وانهاء الصراع الداخلي وفق مبدأ التوافق الوطني ، ولكن تطورات الصراع والأزمات بعد الثورة ، وعدم قبول الأطراف المتصارعة بالاتفاقيات السياسية الأممية جعلها طرفاً متدخلًا في الصراع ، حيث لم تقتصر التدخلات على الأطراف الإقليمية العربية بل هناك تدخلات روسية وفرنسية وإيطالية وأمريكية في ليبيا .^{١٠}

^٨ فرج كندي / تطورات الموقف التركي من الأزمة الليبية / جمعية الإحياء والتحديد ص ٥ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/١١ ساعة الدخول ٤ م <https://mugtama.com/articles>

^٩ نور الهدى نوري محمد / التدخل التركي وأثره على الاستقرار السياسي في ليبيا ما بعد ٢٠١١ / كلية الأقتصاد والعلوم السياسية جامعة صيراته / مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث ص ١٢ ٢٠٢٦/٧/١١ ساعة الدخول ٧ م <https://www.semanticscholar.org/paper>

^{١٠} العلاقات التركية الليبية بين الماضي والحاضر .. المصالح والاستراتيجيات / مرجع سابق

لهذا السبب بدأت العلاقات الليبية التركية في أخذ منحني جديد في العلاقات حتى يومنا هذا ، وهذا كله يرجع لمذكرة التفاهم الخاصة بالسيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط ، فهذه المنطقة تشهد خلافات كثيرة حول ترسيم الحدود البحرية بين دولها ، وذلك بعد أن أثبتت المسوحات الجيولوجية وجود مخزون كبير من الغاز والنفط القابل للاستخراج ، بالإضافة الى توقيع مذكرة التعاون الأمني بين الدولتين ، والتي شملت مجالات التدريب العسكري ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ؛ بالإضافة للأمور اللوجيستية ونقل الخبرات والخرائط والتخطيط العسكري فبعد موافقة البرلمان التركي أكد أردوغان على أن بلاده سترسل الدعم العسكري الجوى والبحري والبري لليبيا بناء على الطلب الرسمي الذي تقدمت به حكومة الوفاق الوطني .

وقد احتج المجلس البرلمان الليبي ضد حكومة الوفاق الوطني معتبراً أن إبرام أي اتفاقية مع أي جهة يتطلب التشاور معها والمصادقة عليها من الجهة التشريعية وقد عارضت مصر واليونان أي نشاط في المناطق المتنازع عليها مؤكدين على أن حكومة طرابلس ليس لديها صلاحية إبرام أية اتفاقيات جولية أو مذكرة تفاهم ، وأعلنت أثينا أنها لديها النية في الدفاع عن حقوق سياتها في المناطق التي تعتبرها خاصتها ، وخاصة أن اتفاقية عام ٢٠٢٠ بين مصر وأثينا تحدد منطقتيها الاقتصادية الخالصتين في شرق البحر المتوسط .^{١١}

صادق مجلس الأمة التركي في الرابع والعشرين من مارس ٢٠٢٠ على مذكرة منح رخصة للحكومة تخولها اتخاذ قرار التدخل العسكري في ليبيا ، وجاء في نص المذكرة المصادق عليها مايلي " يمنح البرلمان رخصة أمدها عام واحد للحكومة تخولها صلاحية إصدار التعليمات للجيش بالتدخل في ليبيا بهدف المساهمة مع القوات الدولية في ترسيخ الأمن والاستقرار . وذلك في إطار قرار الأمم المتحدة الصادر بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١١ كما يخول البرلمان الحكومة بتحديد الزمان والمكان وشكل وحجم وطريقة التدخل العسكري في ليبيا دون أخذ قرار جديد من البرلمان " وتختلف هذه الرخصة عن سابقتها من الرخص التي صادق عليها مجلس المة التركي في أفغانستان والبوسنة وغيرها من الدول في المرونة التي منحها المجلس للحكومة لتحديد طبيعة ومهام هذه القوات .^{١٢}

المبحث الثاني / الدوافع الليبية التركية لتوقيع مذكرة التفاهم وابعاد التدخل المصري في الأزمة الليبية

وقعت حكومة الوفاق الوطني في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩ مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط خلال زيارة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج لأسطنبول . وتنص المذكرة في ديباجتها على ان الطرفين "قرارا العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط بشكل منصف وعادل وفق الصلاحيات المنبثقة من القوانين الدولية" اما بقية فصول المذكرة فتتعلق بضبط حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة وفق احداثيات جغرافية مضبوطة ، وإجراءات تسجيلها لدى الأمم المتحدة من قبل الطرفين وسبل حل النزاعات حولها وآليات مراجعتها وتعديلها وتظهر الخريطة الملحقة بالمذكرة حدود مناطق السيادة البحرية بين البلدين^{١٣}

المطلب الأول : الدوافع الليبية والتركية

أولاً : الدوافع الليبية

يمكن تلخيص الدوافع الليبية لتوقيع مذكرة التفاهم الليبية – التركية في مجموعة من الاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية والبحرية مع الإشارة الى أن تقييم هذه الدوافع تختلف باختلاف المواقف السياسية داخل ليبيا وخارجها .

١- الدافع الأمني والعسكري

كانت حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج تواجه هجوماً على العاصمة طرابلس من قوات حفتر منذ ٢٠١٩/٤/٤ وسعت الحكومة الى الحصول على دعم عسكري وأمنى من تركيا لتعزيز قدراتها الدفاعية بما في ذلك التدريب

^{١١} فاطمة سليمان / واقع ومستقبل العلاقات التركية الليبية في ظل تحول السياسة الخارجية التركية / المركز الديمقراطي العربي ١١ ص بتاريخ ٢٠٢٦/٧/١١ ساعة الدخول ١٢ ص واقع ومستقبل العلاقات التركية - الليبية في ظل تحول السياسة الخارجية التركية - المركز الديمقراطي العربي

^{١٢} برهان كورولو / تركيا والثورة الليبية : الدبلوماسية أولا / مركز الجزيرة للدراسات ص ١٩ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/١٤ ساعة الدخول ٩ ص .

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports>

^{١٣} مذكرة التفاهم الليبية - التركية أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية / تقرير عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص ١ التاريخ ٢٤ / ٧ / ٢٠٢٦

<https://adhwaa.net> ساعة الدخول ١٠ ص

والتجهيز والتعاون العسكري بعد أن رفضت كثير من الدول مساعدة الحكومة في التصدي الى العدوان على العاصمة
١٤.

٢- حماية الحقوق البحرية

هدفت المذكرة الخاصة بالحدود البحرية الى ترسيم مناطق الصلاحية البحرية بين ليبيا وتركيا في شرق المتوسط .
ورأت حكومة الوفاق أن الاتفاق يعزز موقفها في الدفاع عن الحقوق البحرية الليبية ويمنحها أساساً للتعاون في استغلال
الموارد البحرية والطاقة .^{١٥}

٣- تعزيز الشرعية الدولية

اعتبرت حكومة الوفاق الوطني المعترف بها آنذاك من المجتمع الدولي أن الاتفاق مع تركيا يدعم مكانتها الدولية ويعزز
علاقاتها مع دول إقليمية مؤثرة في ظل تصاعد الصراع الداخلي .

٤- المصالح الاقتصادية

فتحت المذكرة الباب أمام تعاون أوسع في مجالات الطاقة والتنقيب عن النفط والغاز ، والاستثمارات وإعادة الإعمار
وهو ما كانت الحكومة تأمل أن يساهم في دعم الاقتصاد الليبي مستقبلاً .^{١٦}

٥- موازنة النفوذ الإقليمي

جاءت المذكرة أيضاً في سياق التنافس الإقليمي في ليبيا وشرق المتوسط حيث سعت حكومة الوفاق الوطني الى بناء
تحالف مع تركيا لموازنة الدعم الذي كانت تتلقاه الأطراف المقابلة من دول أخرى.

ثانياً : الدوافع التركية

ترى تركيا أن حضورها في ليبيا هو مفتاح اللعبة الذي سيعطيها مزيداً من القوة والتأثير . تريد أن تثبت مكانتها وتعمق
نفوذها هناك لتحقيق عدة أهداف منها ، السعي لإحداث نظام إقليمي جديد في المنطقة يجعلها تصعد من لاعب إقليمي
الى لاعب متميز حتى تتمكن من تواجدها بمنطقة المغرب العربي وشمال افريقيا . على المستوى الداخلي التركي ينظر
اردوغان الى كسب نقاط إضافية من جراء العوائد التي سيحصل عليها من تواجده في ليبيا بما سيدعمه في الانتخابات
١٧.

من الناحية الاستراتيجية يمكن القول بأن التدخل العسكري في ليبيا هو عمل عسكري استباقي وقائي للحفاظ على
المصالح التركية في ليبيا وفي المتوسط ، فبعد تحرك حفر الى العاصمة لشن عمليات عسكرية ضد حكومة الوفاق
الوطني المعترف بها دولياً والحليف الإستراتيجي لتركيا فأن اسقاط الحكومة يعتبر بمثابة حصار سياسي لتركيا في
المتوسط خاصة من طرف الدول التي تعمل على اخراج تركيا من جميع الاتفاقيات الخاصة بالتنقيب والاستثمار في
منطقة المتوسط وبالتالي محاولة تطويق تركيا واخضاعها .

كما أن التدخل العسكري التركي في ليبيا يعتبر وسيلة لفرض تطبيق الاتفاقيتين الأمنية والبحرية التي وقعها الجانب
التركي مع حكومة الوفاق .

اما المحدد الأيديولوجي فيتمثل في تأكيد الدور التركي في قيادة العالم الإسلامي ، وكذا محاولتها تعويض الإخفاق في
تحقيق مسعاها نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي .

^{١٤} مذكرة التفاهم الليبية – التركية : أبعادها وتداعياتها المحلية / مرجع سابق

^{١٥} مذكرة تفاهم بين حكومة الجمهورية التركية وحكومة الوفاق الوطني – ليبيا حول تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحر الأبيض المتوسط (٢٠١٩) /
المجمع القانوني الليبي التاريخ ٢٠٢٦/٧/٢٥ ساعة الدخول ١١ ص <https://lawsociety.ly/convention>

^{١٦} مذكرة تفاهم بين حكومة الجمهورية التركية وحكومة الوفاق الوطني – ليبيا حول تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحر الأبيض المتوسط (٢٠١٩) /
المجمع القانوني مرجع سابق .

^{١٧} د. أحمد القرني / النفوذ التركي في الأزمة الليبية .. التداعيات السياسية والأمنية / المعهد القومي للدراسات الايرانية ص ١٠ تاريخ ٢٠٢٦/٧/٢٤ ساعة الدخول
١١ ص <https://rasanah-iiis.org/>

في السياق الأوروبي فإن الحضور التركي في ليبيا يكسبها أوراق قوة في مواجهة الاتحاد الأوروبي خاصة في ملفات الهجرة والطاقة والأمن ، وهو ماتجلى من خلال ظهورها كمنافس لفرنسا في البحر المتوسط وحضورها الفاعل في مؤتمر برلين ٢٠٢٠ الخاص بالشأن الليبي .^{١٨} ويمكن ان نلخص دوافع تركيا بتوقيعها مذكرة التفاهم مع ليبيا حصراً كما يلي : -

- ١- إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط ، الذي استبعدت تركيا منه على الرغم من أنها جزء مهم من إقليم شرق المتوسط .
- ٢- يعد الاتفاق مع ليبيا اتفاقاً تاريخياً ، لانه يمثل أول صفقة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا مع دولة ساحلية باستثناء جمهورية قبرص التركية ، مما سيزيد الجرف القاري لتركيا في المنطقة المذكورة بحوالي (٣٠٪) .
- ٣- توفير أساس سياسي وقانوني لمحاولات تركيا التوسعية في شرق المتوسط ، ويعطيها الحق في حماية حقوقها البحرية وخاصة نشاطات سفنها التي تقوم بالحفر والتنقيب .
- ٤- منع اليونان من ترسيم الحدود البحرية مع مصر وقبرص اليونانية عبر جزر (كريت وميس) ، وكانت اليونان قد نشرت خرائط تقتصر المنطقة التركية على خليج أنطاليا فقط الذي يغطي مساحة (٤١) ألف كم^٢ .
- ٥- إحباط خطط عزل تركيا وجمهورية قبرص التركية وزيادة تأثير تركيا على الجغرافيا السياسية لشرق المتوسط .
- ٦- تعد الاتفاقية قوة تركيا في أي حوار قادم يتعلق بحقوقها وبمستقبل ليبيا ، بما يسهم في إعادة تدكير الدول المكتشفة لموارد الطاقة والدول المستقبلية بأن المرور عبر تركيا هو الخيار الأكثر منطقية اقتصادياً وأمنياً.^{١٩}

المطلب الثاني / ابعاد التدخل المصري في الأزمة الليبية

أولاً : الدوافع المصرية للتدخل في ليبيا

تعد ليبيا عمقاً استراتيجياً بالنسبة لمصر ، حيث تربطها حدود مشتركة تصل الى ١٢٠٠ كم ، بيد أن القاهرة فيما يبدو قد راهنت على الحصان الخاسر ، ومن ثم أصبحت في موقف ضعيف ، وتنتقل مصر في موقفها من دعم احد اطراف النزاع في ليبيا من عدد من الدوافع السياسية والاقتصادية أهمها :

١- الدوافع السياسية.

مصر على عداء مع مشروع الربيع العربي ، وترى في حكومة الغرب امتداداً لذلك المشروع ، ولهذا تستفيد من الدعم الإقليمي المناهض لمشاريع الربيع العربي ، وهي كذلك ترى في القواعد العسكرية هناك ، كقاعدة القرضابية الجوية تهديداً لأمنها القومي ، إضافة الى أن سيطرة القوات الحكومية على سرت وتمدها باتجاه الشرق ، معناه وجود حكومة الغرب ومعها تركيا على الحدود المصرية ، وهذا ما تخشاه مصر .

٢- الدوافع الاقتصادية

مصر تستورد طاقتها من الخارج وعليها ديون متراكمة في هذا المجال ، ووجود حكومة ليبية موالية لها سيسهل عملية استيراد الطاقة من ليبيا بسعر أقل ، ومدينة سرت تعد المصدر الأول للنفط الليبي ، وتمثل المدخل الرئيسي للهلال النفطي الليبي .

مصر كذلك مستفيدة من الجوار الليبي ، والعمالة المصرية في ليبيا وصلت قبل ٢٠١١ الى حدود ١,٥ مليون ، وأخذ هذا العدد يتضاءل من بعد ذلك بحكم الأحداث الدائرة هناك ، وتتحوف من ردة فعل الحكومة في الغرب بخصوص العمال المصريين المتبقين هناك .^{٢٠}

^{١٨} د. توفيق بوستي / التدخل التركي في ليبيا بعد القذافي: الدوافع والتداعيات / مجلة العلاقات الدولية / ص ٣ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٢٥ ساعة الدخول ١١ ص . <https://www.youtube.com>

^{١٩} ايمن هياجنة - خميس المسلماني / اثر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في البحر الأبيض المتوسط بين ليبيا وتركيا عام ٢٠١٩ في العلاقات التركية اليونانية ٢٠١٧-٢٠٢١ / كلية الآداب جامعة اليرموك - الأردن - قسم العلوم السياسية - ص٤١١ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٢٤ ساعة الدخول ١١ ص .

<https://thesis.mandumah.com>

^{٢٠} حدود التدخل المصري في ليبيا / مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات / وحدة الرصد والتحليل / ص ٥ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٢٥ ساعة الدخول ٩:٣٠ ص .

<https://fikercenter.com>

٣- الدوافع الأمنية

إن غياب الاستقرار في ليبيا يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي المصري واستقراره ، كما أن ثمة تحدياً أمنياً وهي الحدود المشتركة بينهم ، ونظراً لغياب الاستقرار في الداخل الليبي وعلى الشريط الحدودي ، فإن ضمان أمن الحدود الكامل يعتبر مهمة مستحيلة للجانب المصري ، فالبرغم من وجود عشرات الآلاف من القوات المسلحة في الصحراء الغربية ، والألغام الأرضية على طول الحدود والمقاتلات العسكرية في السماء ، تظل الحدود مركزاً رئيسياً لتهريب الأسلحة والمخدرات والأفراد ، ومنهم المتطرفون والمسلحون .

٤- الدافع الأيديولوجي

من أهم الدوافع للنظام المصري هو تحجيم دور الخوان المسلمين في الداخل والخارج وهو ما يشمل التصدي لتأثير جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا ، ولإجراءات المصرية المضادة تحمل أهمية خاصة بالنظر الى دعم القوى الإقليمية الأخرى مثل تركيا أو قطر لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا . وفيما يتعلق بمصالح مصر الأكثر إلحاحاً ، فإن ليبيا المستقرة ذات حكومة مركزية قادرة على تأمين حدودها ، والتعامل مع التهديدات الإسلامية^{٢١}.

ثانياً / التدخل المصري (المدى والشروط)

تمتلك مصر واحداً من أكبر الجيوش في شمال إفريقيا بتعداد يبلغ نصف المليون من الجنود ، وزهاء ٤٠٠ طائرة حربية من كافة الأنواع ، و ٤٠٠٠ دبابة وناقلة مصفحة ويعتبر الجيش المصري أحد الجيوش القليلة في المنطقة التي تحتفظ بخبرة عملياتية للقتال في بيئة صحراوية ، وإضافة الى أن حكومة طبرق موالية لحقتر تتوسل مصر للتدخل العسكري ، تمثل ليبيا سوقاً هائلة للعمالة والمنتجات المصرية ويمكن أن تكون أحد مصادر النفط الرخيص لمصر وليس من المستبعد أن قررت القاهرة التدخل في ليبيا وأن تتكفل دولة الإمارات الحليف الوثيق للنظام المصري والتي تلعب دوراً كبيراً في دعم قوات حقتر بالتكاليف المالية للعملية كما أن هناك تعاطفاً إقليمياً ودولياً مع مصر بعد أن أثارت مشاهد اعدام المختطفين المصريين مشاعر غضب واستهجان في مصر وفي ليبيا ، كما في المنطقة العربية والعالم ، إذ يمكن لنظام السيسي بالفعل التدخل العسكري في ليبيا ، لكن موانع التدخل كثيرة ، فمهما كان حجم القوات المسلحة المصرية فإن هناك شكوكاً كبيرة حول كفاءة الجيش المصري وقدرته على تعهد عملية كبيرة خارج حدود بلاده . فمنذ ١٩٧٣ لم يخض الجيش المصري أية معركة فعلية ، ويعتقد أن النشاطات المالية والاقتصادية للمؤسسة العسكرية أفسدت قطاعات واسعة من طبقة الضباط . علاوة على أن الجيش المصري يفقد أية خبرة معتبرة لخوض قتال غير نظامي مع مجموعات مسلحة ، أو القتال داخل المدن والتجمعات السكنية ، وقد استطاعت المجموعات المسلحة في سيناء التي لا يزيد تعدادها عن عدة مئات ، إيقاع خسائر بالغة في قوات الجيش خلال العمليات التي شنتها في شمالي سيناء . وبالرغم من رفضهم للجماعات المسلحة يرفض تدخلاً مصرياً عسكرياً .

سياسياً تتنازع الجزائر ومصر النفوذ على ليبيا ويدرك السيسي ان تدخله العسكري المباشر والواسع بدون موافقة جزائرية ، سيولد ردود أفعال في الجزائر وقد يؤدي الى انحياز جزائري فعلى للثوار وحكومة طرابلس ، وقد كان واضحاً من البيان الرسمي الجزائري تضمن تأكيداً على ضرورة تضافر الجهود للتوصل الى حل سياسي للأزمة الليبية .

فالأرجح أن يقتصر التدخل المصري المباشر على الغارتين اللتين نفذتا يوم ١٦ فبراير وأن لن يعود سلاح الجو المصري لمثل هذه الغارات .^{٢٢}

المبحث الثالث / الأثر القانوني وتداعيات مذكرة التفاهم الليبية التركية
المطلب الأول : الأثر القانوني لمذكرة التفاهم الليبية التركية وآثره على الأمن القومي المصري
أولاً / الأثر القانوني لمذكرة التفاهم الليبية التركية

^{٢١} سارة المصري / المفارقة الأمنية لمصر في ليبيا .. كيف أسست مصر لتدخلها العسكري في ليبيا / مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية / التاريخ

٢٠٢٦/٧/٢٥ ساعة الدخول ١١ ص <https://www.aljazeera.net/politics/2020/6/22>

^{٢٢} حدود التدخل المصري في ليبيا / مرجع سابق

١- موقف القانون الدولي

تعد اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ هي المرجعية القانونية الحاكمة لكافة استخدامات البحار والمحيطات وقد استحدثت الاتفاقية فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة التي لا يتعدى مداها ٢٠٠ ميل بحري ، تمارس فيها الدولة الساحلية حقوقاً اقتصادية وتستأثر بها في إطار سيادي مانع من خلال حقها في الاستكشاف والاستغلال وحفظ وإدارة الموارد الطبيعية وذلك بموجب نص المادة (٥٦) من تلك الاتفاقية .

واكدت قواعد القانون الدولي أن تعيين وترسيم الحدود البحرية ليس عملاً أحادياً تنفرد به دولة ساحلية بمفردها ، بل يجب أن تضع في اعتبارها عند إجراء هذا التعيين مواقف ووجهات النظر للدول الأخرى المشتركة معها في الحدود البحرية وتكمن الغاية المنشودة من وراء هذا بمنع نشوب المنازعات الدولية بين الدول حول تعيين وتحديد تلك الحدود . وقد نصت المادة (٧٤) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ على أن تعيين الحدود البحرية يكون على أساس قواعد القانون الدولي وصولاً إلى حل منصف .^{٢٣}

٢- الموقف الإقليمي.

تنص المادة ١٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ (اتفاقية جامايكا) على آلية ترسيم الحدود البحرية بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتجاورة وتؤكد ضرورة احترام مبدأ التوسط أو التفاهم الثنائي العادل ، مع مراعاة الخصوصيات الجغرافية – بما في ذلك وجود الجزر التي لها تأثير مباشر على مسار الحدود ، وفي ضوء هذه المادة تبرز إشكالية مذكورة التفاهم الليبية التركية ، إذ أنها ورغم التزامها البدئي بمفهوم التقابل البحري تجاهلت وجود الجزر اليونانية الواقعة بين السواحل التركية الليبية ، ولا سيما جزيرة كريت . أما المادة ٥٦ فترشح مبدأ السيادة الاقتصادية للدولة على منطقة بحرية تعرف باسم (المنطقة الاقتصادية الخالصة) ، وتمتد حتى ١٨٨ ميل بحري من خطوط الأساس الساحلية ، وتمنح هذه المادة الدولة حقوقاً حصرياً في استغلال الموارد الطبيعية الحية وغير الحية داخل هذه المنطقة . وإذا نظرنا إلى مذكورة التفاهم من هذه الزاوية تجد أنها من حيث المبدأ تتسجم مع المادة ٥٦ التي تنص على حقوق وواجبات الدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة في منح الطرفين (ليبيا وتركيا) حقوقاً سيادية على المناطق المتاخمة لسواحلها ، لكن الأشكال الجوهرية لا يكمن في مضمون المادة بل في تطبيقها ، حيث تم ريم الحدود بين البلدين دون مراعاة الموقف اليوناني وجزره المتداخلة بحكم المسافة الفاصلة بين ليبيا وتركيا وهو ما تصر عليه أثينا بوصفه مرتكزاً للأعراض القانوني على الاتفاق وهذا الخلافات القانونية حول مذكورة التفاهم لم تبق ضمن الإطار الفني البحث ، بل تحولت إلى توترات إقليمية متصاعدة في شرق المتوسط ، حيث ترى اليونان أن هذه الاتفاق الليبية التركي هو اعتداء على مناطق نفوذها البحرية ، وتجلّى هذا التوتر بوضوح في اعتراض اليونان لدى الأمم المتحدة ، وعقدها لاتفاق ترسيم حدود بحرية مع مصر ٢٠٢٠ باعتبارها خطوة مضادة إضافية إلى ترايد التنقيب البحري من جانب هذه الدول في مناطق تعتبرها تابعة لها وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة .^{٢٤}

ثانياً / اثر مذكورة التفاهم على الأمن القومي المصري

من الأعلان على توقيع مذكورة التفاهم الليبية التركية كانت مصر أول من اعترضت عليها ورفضتها بشكل قاطع ووصفتها بأنها معدومة الأثر القانوني ، وأكدت على أنه لا يحق لحكومة الوفاق الوطني توقيع الاتفاقيات مع تركيا لأن ذلك يقع خارج الصلاحيات المقررة بموجب اتفاق الصخيرات والذي ينص على : منح صلاحيات رئيس الحكومة لمجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني الذي يترأسه رئيس الحكومة نفسه وعلى رأسها قيادة الجيش وبدء مرحلة انتقالية جديدة تستمر لمدة ١٨ شهر، وفي حال عدم انتهاء الحكومة من مهامها قد يتم تمديد المدة ٦ أشهر إضافية ، وتشكل المجلس الأعلى للدولة من أعضاء المؤتمر الوطني العام والإبقاء على مجلس النواب الليبي المنتخب ٢٠١٤ .

فقبل مصر بالاتفاق البحري يعني :-

^{٢٣} التداعيات القانونية والإقليمية والدولية للمذكورة البحرية الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق في ليبيا / وحدة دراسات شمال افريقيا والساحل / مركز الإمارات للسياسات / ص ٢-٣ التاريخ ٢٠٢٦/٧/٢٥ . ساعة الدخول ٩ ص <https://www.bing.com> .

^{٢٤} د. محمد على الطشاني / إشكالية ترسيم الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط : مذكورة التفاهم الليبية – التركية أنموذجاً / مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت / ص ١٨٤ التاريخ ٢٠٢٦/٧/٢٥ ساعة الدخول ٩ <https://journal.su.edu.ly> .

١- هذا الاتفاق يمكن مصر من زيادة مساحتها البحرية ولكنه سيكون سبباً في حدوث نزاعات بينها وبين اليونان وقبرص بعد أن كانت القاهرة قد تنازلت لهما ولإسرائيل عن مساحات بحرية مقابل الدفع باتجاه تحالف في حوض البحر المتوسط

٢- اعتراف مصر بشرعية الاتفاق البحري بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني إنما يعني اعترافها بشرعية الاتفاق الأمني والعسكري الذي يمنح تركيا دوراً أكبر في ليبيا .

لذا فإن القاهرة ترى أن هذا الاتفاق من شأنه أن يضر بدور ومكانه مصر كقوة إقليمية في شمال إفريقيا ويمنح تركيا دوراً مهماً في المنافسات الدولية المتعلقة بمستقبل ليبيا .

ان التطورات السياسية التي شهدتها ليبيا في الفترة الأخيرة كان لها تأثيرها الواضح على الأمن القومي المصري وهذا من شأنه أن يهدد القاهرة من خلال : المساهمة في نمو طاهرة الجريمة المنظمة (تهريب السلاح والمخدرات وغيرها) على جانبي الحدود المصرية الليبية حيث تشكل قاعدة اقتصادية وتمويلية للتيارات المتشددة في مصر . والأضرار بالمصالح الاقتصادية (استهداف العملة المصرية والاستثمارات وغيرها) بين ليبيا ومصر .^{٢٥}

المطلب الثاني : تداعيات مذكرة التفاهم الليبية التركية

من تداعيات مذكرة التفاهم الليبية التركية لترسيم الحدود البحرية أشعلت جولة جديدة من الصراع في الشرق المتوسط ، فالترسيم يحدث إنقلاباً جذرياً في الحدود القائمة ويضيف مساحات كبيرة للمنطقتين الاقتصاديتين الليبية التركية على حساب منطقتي اليونان وقبرص وذلك ما يفسر الرد العنيف اليوناني الأوروبي والعربي ، تنبع أهمية المذكرة بأنها تعطي سيادة أكبر لليبيا وتركيا ، ولكنها تعتبر بالنسبة لليونان ومصر والاتحاد الأوروبي وأمريكا أيضاً خرقاً للخطوط الحمراء ويمثل ذلك في :

- تقطع حوالي ١٠٠ ألف كلم^٢ من المنطقة الاقتصادية الخالصة لليونان وتضيفها للمنطقة التركية ، كما تضيف أو تعيد حوالي ٣٩ ألف كم^٢ للمنطقة الليبية من المنطقة اليونانية .
- تجعل تركيا الممر الإلزامي لأي خط أنابيب من شرق المتوسط إلى أوروبا .
- تم إيداع المذكرة لدى الأمم المتحدة كاتفاقية دولية ، وهي تتضمن تغييراً في حدود تركيا مع اليونان وذلك ما عناه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بقوله ان المذكرة تقلب الوضع الذي فرضته معاهدة سيفر الموقعة عام ١٩٢٠ والتي رسمت حدود تركيا الحديثة.

لتبيان تداعيات مذكرة التفاهم الليبية التركية على الصراع بين تركيا واليونان وحلفائهما المتعلق بالسيادة البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة ، لابد من الإشارة الى نقطة أساسية وهي أن تركيا استندت في ترسيم حدودها الى اعتبار جزيرة كاستيلوريزو (مايس / بالتركية) والمتنازع عليها مع اليونان ، تحت السيادة التركية . والسيطرة على هذه الجزيرة التي لا تتجاوز مساحتها ١٢ كم^٢ وتبعد ٢ كلم عن البر التركي يحدث تغييراً جذرياً في الحدود البحرية للبلدين بل في المشهد الجيوسياسي ومستقبل صراع الغاز في شرق المتوسط ، ولذلك يرجح أن تصبح هذه الجزيرة الساحرية أكثر شهرة من جزر الفوكلاند .^{٢٦}

يمكن اعتبار توقيع مذكرة التفاهم بين ليبيا وتركيا هي صفقة ناجحة من حيث التوقيت والأهداف والنتائج لأسباب عدة أهمها :-

^{٢٥} اعداد محمود علاء الدين حواش - أحمد محمود أحمد - جهاد أشرف زغلول - منه جمال الباجوري - ضحى محمد مزيد / أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا على الأمن القومي المصري في الفترة من ٢٠١٤ - ٢٠٢٠ / المركز الديمقراطي العربي ص ٣٠ التاريخ ٢٠٢٦/٧/٢٥ ساعة الدخول ٦ م

<https://democraticac.de> .

^{٢٦} ياسر هلال / مذكرة التفاهم التركية الليبية تعيد رسم الحدود البحرية لشرق المتوسط / موقع طاقة الشمس ص ٧ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٢٦ ساعة الدخول ٧ م <https://taqamena.com> .

- تمهد المذكرة المستندة الى سيادة تركيا على جزيرة كاستيلوريزو (مايس) ، الأرضية القانونية لتحديد منطقتها الاقتصادية الخالصة ، وكذلك حدودها البحرية مع جيرانها وبالتحديد مع قبرص واليونان . والمفارقة إن ضم هذه الجزيرة يؤدي تلقائياً الى توسيع المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا من حوالي ٤١ الى ١٤٥ ألف كلم^٢.
- إن تثبيت السيادة التركية على الجزيرة يعني إن مدن مرمريس وفتحية وكاس التركية باتت متقابلة مع مدن درنة وطبرق الليبية، وأهمية هذا التحديد أنه يسمح لتركيا برسم جرفها القاري بناء على مبدأ خط الوسط بين الدولتين.
- يؤدي توسيع الجرف القاري التركي حتى حدود المياه الليبية، الى قطع التواصل بين المياه البحرية لكل من اليونان وقبرص؛ ما يجعل تركيا هي الممر الإلزامي لأي خط أنابيب لنقل غاز شرق المتوسط الى أوروبا وبخاصة خط "إيستمد" وقد عبر الرئيس التركي بمنتهي الوضوح عن ذلك بقوله "ان خط الغاز الذي تخطط إسرائيل ومصر واليونان لتمديره الى أوروبا، صار تنفيذه بحاجة الى التفاوض مع تركيا".
- تؤمن المذكرة لتركيا حدوداً مشتركة مع ليبيا بكل ما يحمله ذلك من ترسيخ لنفوذها وتحقيق مصالح سياسية واقتصادية وأمنية؛ كما تؤمن لها بالوقت ذاته، حدوداً مشتركة مع مصر بكل ما يحمله ذلك من فرص لإثارة النزاعات أو أوراق ضغط في المفاوضات أو ربما فرص للتعاون والمشروعات المشتركة اذا تغير المناخ السياسي.
- بالنسبة لليبي، تشكل مذكرة التفاهم التركية الليبية ورقة ضغط مهمة في نزاعها مع اليونان حول المنطقة الاقتصادية الخالصة؛ وتقول حكومة الوفاق الوطني ان اليونان استغلت الأوضاع غير المستقرة في ليبيا وقامت بترسيم منطقتها الاقتصادية الخالصة مقطعة حوالي ٣٩ ألف كلم^٢ من المنطقة الاقتصادية الليبية، أي ما يعادل ثلث مساحتها؛ واستندت اليونان في خطواتها الى تفسير لتلك البنود الغامضة في قانون الأمم المتحدة للبحار المتعلقة بالجزر؛ معتبرة إن جزيرة كريت هي امتداد للبر اليوناني، وقامت حكومة الوفاق الوطني بإبلاغ الأمم المتحدة باعتراضها على الخطوة اليونانية؛ مؤكدة عدم اعترافها بما أطلقت عليها في المذكرة " الاغتصاب اليوناني للمياه الليبية "
- يشكل إيداع المذكرة لدى الأمم المتحدة نقطة مهمة لصالح تركيا ضد اليونان في صراعهما لتحديد مياههما البحرية، كما تشكل نقطة أكثر أهمية في مواجهة العقوبات المتعلقة بالمذكرة التي قد تفرضها دول الاتحاد الأوروبي؛ لتضاف الى العقوبات المفروضة أصلاً والمرتبطة بعمليات الحفر التركية في المياه القبرصية ، إذ تعتبر تركيا كما قال وزير خارجيتها " ان إيداع المذكرة لدى الأمم المتحدة يوجب على دول الاتحاد الأوروبي إعطاء تفسير مقنع لفرض أي عقوبات وتبيان سبب رفضها لاتفاقية موقعة بين دولتين ذات سيادة ومعتزف بهما " أما الأمم المتحدة فمعروف أن دورها يقتصر على قبول إيداع الاتفاقيات وهو ما عبر عنه المبعوث الأممي الى ليبيا غسان سلامة بقوله " إنه لا يحق للأمم المتحدة أن تتدخل في القرارات السيادية لأي دولة " ^{٢٧}

الخاتمة:

^{٢٧} مذكرة التفاهم التركية الليبية تعيد رسم الحدود البحرية لشرق المتوسط / مرجع سابق

تعتمد طبيعة العلاقات بين ليبيا وتركيا على جذور تاريخية وحضارية ممتدة عبر قرون طويلة، وهي روابط خلقت شعوراً خاصاً بالمسؤولية لدى أنقرة تجاه الشأن الليبي. ومع تتابع الأزمات السياسية والانقسامات التي ضربت البلاد منذ أحداث عام ٢٠١١، دخلت الدولة الليبية في مسارات معقدة من الصراع الداخلي. وقد بلغ هذا التأزم ذروته حين تعرضت العاصمة طرابلس لهجوم عسكري مباشر هدف إلى تفويض السلطة القائمة بالقوة، في وقت عجز فيه المجتمع الدولي عن اتخاذ مواقف رادعة حقيقية.

أمام واقع الصمت الدولي واستمرار التهديدات الميدانية المحدقة بالشرعية، وجد المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني نفسه مضطراً للبحث عن مسارات بديلة لحماية العاصمة ورد العدوان. ولم تكن الاستجابة للنداءات الليبية متاحة سوى من الجانب التركي، الذي التقى توجهه مع الرغبة في إبرام مذكرة تفاهم أمنية وبحرية في نوفمبر من عام ٢٠١٩. وقد دخلت هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ الفعلي بعد مصادقة البرلمان التركي، لتشكل ركيزة أساسية أعادت التوازن الميداني على الأرض وساهمت في دحر القوات المهاجمة بعيداً عن تخوم طرابلس.

لكن هذه الخطوة الاستراتيجية لم تمر مرور الكرام، بل أثارت حفيظة واسعة ونظرات ريبة من قوى إقليمية ودولية متعددة، وعلى رأسها الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط. فقد رأت تلك العواصم، وفي مقدمتها مصر واليونان، أن الاتفاقية تمثل التفافاً خطيراً على مصالحها الحيوية ومحاولة لفرض أمر واقع جديد يعيد هندسة النفوذ والسيطرة البحرية. ومن هنا، تحولت مذكرة التفاهم إلى محور تجاذب سياسي حاد وصراع خفي على ثروات الطاقة، مما فتح الباب أمام مرحلة جديدة من التوتر الإقليمي الذي ما تزال ارتداداته مستمرة في المشهد الليبي حتى يومنا هذا.

نتائج الدراسة:

١. تؤكد المعطيات التاريخية أن الروابط الحضارية المشتركة بين ليبيا وتركيا شكلت الأرضية الأساسية والدافع السياسي لتدخل أنقرة ودعمها الاستراتيجي لطرابلس في أوقات الأزمات.
٢. مثلت مذكرة التفاهم لعام ٢٠١٩ ضرورة أمنية وسياسية ملحة لجأت إليها حكومة الوفاق لرد العدوان العسكري عن العاصمة في ظل تخاذل دولي واضح عن حماية الشرعية.
٣. أحدثت الاتفاقية البحرية انقلاباً جذرياً في معادلات حوض المتوسط، عبر توسيع نطاق الجرف القاري لتركيا وتقديم غطاء قانوني أثار غضب دول الجوار.
٤. أدت هذه التطورات إلى خلق حالة غير مسبقة من التوتر والاستقطاب الحاد بين الأطراف الإقليمية والدولية المتنافسة على ملفات الأمن والطاقة.

توصيات الدراسة:

١. ضرورة توحيد الصفوف وتبني حوار ليبي-ليبي شامل ينأى بالبلاد عن التجاذبات الإقليمية ويحفظ استقلال القرار السيادي.
٢. أهمية اعتماد الدبلوماسية وقنوات التفاوض السلمي لحل النزاعات المعقدة حول ترسيم الحدود البحرية استناداً لقواعد القانون الدولي.
٣. التأكيد على أهمية بناء أي اتفاقيات مستقبلية على أسس متينة من الشفافية والتوازن الاستراتيجي بما يخدم مصالح الشعب الليبي وحدها.
٤. تكثيف الجهود السياسية والأمنية لضبط الشريط الحدودي ومواجهة التهديدات المشتركة كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية بالتنسيق المشترك.

المصادر والمراجع:
أولاً / الكتب والدراسات.

- ١- د. علي الصلابي / العلاقات التركية الليبية منذ ١٥١٠م وحتى الوقت الحاضر / مركز أدراك للدراسات والاستشارات ص ٣ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٦ ساعة الدخول ١١ ص <https://idraksy.net/turkey-libya-relationship-history>
- ٢- عمر كوش / العلاقات التركية الليبية بين الماضي والحاضر .. المصالح والاستراتيجيات / مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ص ٧ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٥ ساعة الدخول ١٠ ص <https://www.alaraby.co.uk/opinion>
- ٣- محمد الويات / شرعية اللجوء الى استخدام القوة لتغيير أنظمة الحكم ، قراءة قانونية في التدخل الدولي في ليبيا ٢٠٢٦ ص ١٣ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٣ ساعة الدخول ١١ ص <https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/>
- ٤- د. عبد القادر ابوستة – د. الفيتوري صالح السطي / العلاقات الليبية المصرية وتطورها : (٢٠١١-٢٠٢٥) / المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة ص ٣ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٤ ساعة الدخول ١٢ ص <https://ljcas.ly/index.php/ljcas/article/view/34>
- ٥- نور الهدى نوري محمد / التدخل التركي وأثره على الاستقرار السياسي في ليبيا ما بعد ٢٠١١ / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة صبراتة / مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث ص ١٢ ٢٠٢٦/٧/١١ ساعة الدخول ٧م <https://www.semanticscholar.org/paper>
- ٦- فاطمة سليمان / واقع ومستقبل العلاقات التركية الليبية في ظل تحول السياسة الخارجية التركية / المركز الديمقراطي العربي ص ١١ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/١١ ساعة الدخول ١٢ ص واقع ومستقبل العلاقات التركية - الليبية في ظل تحول السياسة الخارجية التركية - المركز الديمقراطي العربي
- ٧- برهان كوروعلو / تركيا والثورة الليبية : الدبلوماسية أولا / مركز الجزيرة للدراسات ص ١٩ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/١٤ ساعة الدخول ٩ ص <https://studies.aljazeera.net/ar/reports>
- ٨- مذكرة التفاهم الليبية - التركية أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية / تقرير عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص ١ التاريخ ٢٤ / ٧ / ٢٠٢٦ ساعة الدخول ١٠ ص <https://adhwa.net>
- ٩- مذكرة تفاهم بين حكومة الجمهورية التركية وحكومة الوفاق الوطني – ليبيا حول تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحر الأبيض المتوسط (٢٠١٩) / المجمع القانوني الليبي التاريخ ٢٥/٧/٢٠٢٦ ساعة الدخول ١١ ص <https://lawsociety.ly/convention>
- ١٠- د. أحمد القرني / النفوذ التركي في الأزمة الليبية .. التداعيات السياسية والأمنية / المعهد القومي للدراسات الإيرانية ص ١٠ تاريخ ٢٤/٧/٢٠٢٦ ساعة الدخول ١١ ص <https://rasanah-iiis.org>
- ١١- د. توفيق بوستي / التدخل التركي في ليبيا بعد الفذافي: الدوافع والتداعيات / مجلة العلاقات الدولية / ص ٣ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٢٥ ساعة الدخول ١١ ص <https://www.youtube.com>
- ١٢- أيمن هياجنة – خميس المسلماني / اثر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في البحر الأبيض المتوسط بين ليبيا وتركيا عام ٢٠١٩ في العلاقات التركية اليونانية ٢٠١٧-٢٠٢١ / كلية الآداب جامعة اليرموك – الأردن – قسم العلوم السياسية - ص ٤١١ بتاريخ ٢٤/٧/٢٠٢٦ ساعة الدخول ١١ ص <https://thesis.mandumah.com>
- ١٣- سارة المصري / المفارقة الأمنية لمصر في ليبيا .. كيف أسست مصر لتدخلها العسكري في ليبيا / مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية / التاريخ ٢٥/٧/٢٠٢٦ ساعة الدخول ١١ ص <https://www.aljazeera.net/politics/2020/6/22>
- ١٤- د. محمد علي الطشاني / إشكالية ترسيم الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط : مذكرة التفاهم الليبية - التركية أنموذجاً / مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت / ص ١٨٤ التاريخ ٢٥/٧/٢٠٢٦ ساعة الدخول ٩ ص <https://journal.su.edu.ly>

ثانياً / الدوريات

- ١- فرج كندي / تطورات الموقف التركي من الأزمة الليبية / جمعية الإحياء والتحديد ص ٥ بتاريخ ١١/٧/٢٠٢٦ ساعة الدخول ٤م <https://mugtama.com/articles>

- ٢- السنوسي بسيكري / الأزمة الليبية ودول الجوار ، مواقف وحسابات / مركز الجزيرة للدراسات ص ٤٣ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٣ ساعة الدخول ١٠ ص <https://studies.aljazeera.net/ar/reports>
- ٣- مذكرة التفاهم الليبية -التركية أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية / تقرير عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ص ١ التاريخ ٢٤ / ٧ / ٢٠٢٦ ساعة الدخول ١٠ ص [/https://adhwa.net](https://adhwa.net)
- ٤- حدود التدخل المصرى في ليبيا / مركز الفكر الاستراتيجى للدراسات / وحدة الرصد والتحليل / ص ٥ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٢٥ ساعة الدخول ٩:٣٠ ص [/ https://fikercenter.com](https://fikercenter.com)
- ٥- التداعيات القانونية والاقليمية والدولية للمذكرة البحرية الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق في ليبيا / وحدة دراسات شمال افريقيا والساحل / مركز الإمارات للسياسات / ص ٢-٣ التاريخ ٢٥/٧/٢٠٢٦ .ساعة الدخول ٩ ص [/https://www.bing.com](https://www.bing.com)
- ٦- اعداد محمود علاء الدين حواش – أحمد محمود أحمد – جهاد أشرف ز غلoul – منه جمال الباجوري – ضحى محمد مزيد / أثر التدخل العسكري التركي في ليبيا على الأمن القومي المصري في الفترة من ٢٠١٤ – ٢٠٢٠ / المركز الديمقراطي العربي ص ٣٠ التاريخ ٢٥/٧/٢٠٢٦ ساعة الدخول ٦ م [. /https://democraticac.de](https://democraticac.de)
- ٧- ياسر هلال / مذكرة التفاهم التركية الليبية تعيد رسم الحدود البحرية لشرق المتوسط / موقع طاقة الشمس ص ٧ بتاريخ ٢٠٢٦/٧/٢٦ ساعة الدخول ٧ م [. /https://taqamena.com](https://taqamena.com)

مجلة الاتحاد العربى

للنشر العلمى